قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى
/ كحب عابر
/ وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

المشهد
العدد 344 السنة الرابعة عشرة- الخميس 15 يناير 2026م - 28 رجب 1447هـ

السعودية تسعى لإقصاء الإمارات من القرن الأفريقى وسواحل البحر الأحمر

أدّت المنافسة المحتدمة منذ زمن طويل بين السعودية والإمارات، والتى انفجرت خلال الأسابيع الأخيرة فى جنوب اليمن، إلى تحوّل دراماتيكى فى ميزان القوى الإقليمي، وتهدّد بإرباك دول هشّة أخرى تمارس فيها الدولتان نفوذًا واسعًا.

فالسعودية، التى تدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، تدخّلت الشهر الماضى عندما اجتاح انفصاليون مدعومون من الإمارات مناطق واسعة وسيطروا على أراض استراتيجية، إذ شنّت ضربات على المقاتلين المتمرّدين واستهدفت شحنة إماراتية قالت الرياض إنها كانت تحتوى على أسلحة مخصّصة للجماعة، وعلى إثر ذلك، سارعت الإمارات إلى سحب قواتها، كما قام المجلس القيادى للانفصاليين بحلّ نفسه على الفور.

غير أنّ الشرخ بين الملكيتين الغنيتين بالنفط بدأ بالفعل يمتدّ إلى ما وراء اليمن، إذ تعمل السعودية، القلقة مما تعتبره تحركات عسكرية وسياسات خارجية هجومية من جانب جارها الأصغر حجمًا بكثير، على مواجهة شبكة النفوذ العميقة التى أمضت أبوظبى سنوات فى بنائها فى القرن الإفريقى وحول البحر الأحمر.

وقال دبلوماسى سعودي، طلب عدم الكشف عن هويته بسبب حساسية الموضوع، إن توسّع نفوذ الإمارات فى هذه المنطقة "يتعارض مع رؤية السعودية لهذه الأقاليم باعتبارها جزءًا من حزامها الأمنى الاستراتيجي"، مضيفًا أن الرياض عازمة على إيصال «خطوطها الحمراء» بوضوح.

وأثار التحوّل المفاجئ فى موقف الرياض نحو نهج أكثر حزمًا محاولات من دول المنطقة للتعامل مع هذا الشرخ، فقد عمِلت السعودية والإمارات إلى حدّ كبير جنبًا إلى جنب على مدى سنوات، حيث دعمتا أنظمة فى مواجهة انتفاضات الربيع العربي، وتعاونتا لمواجهة الحوثيين المدعومين من إيران فى اليمن، غير أنّ السعودية، فى الأيام الأخيرة، عزّزت تحالفات بديلة بهدف كبح نفوذ منافستها، وتجرى محادثات مع كلّ من مصر والصومال لتوسيع التعاون الأمنىً بين الدول الثلاث، بحسب مسؤول أمنى صومالى رفيع المستوى.

كما أعلنت الحكومة الفيدرالية الصومالية أنها ستُلغى اتفاقياتها الدفاعية مع الإمارات، التى تدير موانئ تجارية وقواعد عسكرية فى ما لا يقل عن ثلاث مناطق، أرض الصومال، وبونتلاند، وجوبالاند، حيث يكاد نفوذ حكومة مقديشو وحضورها يكونان محدودين.

وفى الوقت نفسه، تُظهر بيانات تتبّع الرحلات الجوية أن طائرات قادمة من الإمارات، يقول محللون إنها على الأرجح تنقل إمدادات إلى وكلاء أبوظبى فى أماكن مثل تشاد وليبيا والسودان، قد أعيد توجيهها مؤخرًا لتجنّب المجال الجوى المصرى والسعودى والصومالي.

ويقول ليام كار، قائد فريق إفريقيا فى مشروع "التهديدات الحرجة" التابع لمعهد "أمريكان إنتربرايز"، تعليقًا على موقفى الإمارات والسعودية: "إن هذا الانقلاب فى المواقف هائل"

ويقول ليام كار إنّه فى أواخر ديسمبر بدا وكأن الإمارات وحلفاءها فى اليمن يتجهون إلى السيطرة على جانبى مضيق باب المندب الشمالى والجنوبي، وهو ممر مائى ضيّق لكنه بالغ الأهمية يربط البحر الأحمر بخليج عدن، إضافة إلى خليج عدن نفسه، غير أنّ تغيّر موازين القوى لصالح السعودية جعل "الأمر يبدو الآن وكأن العكس قد يكون صحيحًا"، على حدّ تعبير كار.

ولم ترد وزارة الخارجية الإماراتية مباشرة على الأسئلة المتعلقة بالتوترات مع السعودية حين التواصل معها، كما لم تردّ وزارة الإعلام فى الرياض ومتحدث باسم السفارة السعودية فى واشنطن على طلبات التعليق، وامتنع مسؤولون كبار آخرون عن التعليق أو لم يستجيبوا.

وصوّر محللون ومعلّقون من الإمارات، تحركات السعودية الأخيرة بوصفها نابعة من "عقدة الأخ الأكبر"، أى شعور بأنهم جرى تجاوزهم أو تركهم خلف الركب، بينما اضطلع جارهم الأصغر مساحة والأقل عددًا للسكان بدورٍ مبالغ فيه على المستويين الإقليمى والدولي.

فقد تجاوزت الإمارات الصين عام ٢٠٢٢، على سبيل المثال، لتصبح أكبر مستثمر فى إفريقيا، بحسب بيانات «إف دى آى ماركتس»، وهى جهة عالمية لمراقبة الاستثمارات مملوكة لصحيفة «فايننشال تايمز»، وشملت هذه الاستثمارات تشغيل موانئ تجارية فى الصومال وجيبوتي، إلى جانب مشاريع زراعية فى إثيوبيا وكينيا وأوغندا، هدفت إلى تأمين واردات الإمارات الغذائية.

ويقول عبد الله عبد الخالق، وهو أكاديمى إماراتى بارز: "يرى السعوديون فى الإمارات تحديًا لقيادتهم فى الخليج، وربما التحدى الوحيد القائم حاليًا، وتحديًا حقيقيًا عندما يتعلق الأمر بالإقليم ككل".

قال إن السعودية ربما شعرت بأن "شيئًا ما لا بدّ من فعله، وربما يكون المكان المناسب للبدء هو حضرموت"، فى إشارة إلى الإقليم الغنى بالنفط فى اليمن، الذى شكّل بؤرة للاشتباكات الأخيرة.

«شرخ كامل»

ليست الخلافات بين السعودية والإمارات حول قضايا تمتد من الأراضى إلى إنتاج النفط أمرًا جديدًا، إذ ظهرت إلى السطح بصورة دورية منذ تأسيس الإمارات من محمية بريطانية عام ١٩٧١.

لكن فى عام ٢٠١٤، عندما برز ولى العهد محمد بن سلمان لاعبًا أساسيًا فى السياسة الملكية السعودية، "نظر إليه رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد آل نهيان بوصفه نسخة أصغر سنًا من نفسه"، بحسب كريستيان كوتس أولريخسن، الزميل فى معهد بيكر لدراسات الشرق الأوسط، وخلال السنوات اللاحقة، توطدت العلاقة بين الزعيمين، و "بدا أنهما يعيدان تشكيل الخليج" على حد تعبير أولريخسن.

وكان التحالف لدعم المقاتلين الذين يواجهون الحوثيين، الذين سيطروا على العاصمة اليمنية صنعاء عام ٢٠١٤ ويحكمون اليوم مساحات واسعة من شمال غرب البلاد، ربما أبرز مؤشر على الشراكة الناشئة بين البلدين، غير أنّ تباين المصالح والاستراتيجيات والأهداف سرعان ما أوجد شقوقًا جديدة بين الطرفين، فقد سعت السعودية، من خلال دعمها للحكومة المعترف بها دوليًا، إلى الحفاظ على وحدة الأراضى اليمنية، فيما ركّزت الإمارات فى المقابل، والتى تنظر إلى الإسلام السياسى بوصفه تهديدًا وجوديًا، على مواجهة الفصائل الإسلامية فى اليمن، بما فى ذلك تلك الموجودة داخل التحالف المناهض للحوثيين.ونتيجة لذلك، انتهت الإمارات إلى تمويل وتسليح وتوحيد قوى انفصالية فى جنوب اليمن، وأسهمت عام ٢٠١٧ فى رعاية تأسيس «المجلس الانتقالى الجنوبي» برئاسة عيدروس الزبيدي، وهو انفصالى مخضرم وحاكم سابق لمحافظة عدن.

بدأت الإمارات توسيع نطاق حضورها ومع مقاتليها الوكلاء، فأنشأت مطارات ومواقع متقدمة وبنى تحتية أخرى فى مدن الموانئ أو فى جزر قبالة الساحل، أحيانًا من دون موافقة الحكومة المدعومة من السعودية، ما منحها أفضلية استراتيجية كبيرة على طول بعض أهم الممرات البحرية فى العالم.

وهذا نمطٌ من الأعمال كرّرته الإمارات فى دول مثل ليبيا والسودان، حيث تحالفت مع فاعلَين من غير الدول، ما أتاح لها ترسيخ موطئ قدم فى مجالات الاستثمار والموارد والأمن والنفوذ السياسي، وهو ما وضعها فى تعارض مع النهج السعودى الأكثر تحفظا والقائم على دعم الحكومات التقليدية.

وقال دبلوماسى سعودى إن «النهج الإماراتي، من وجهة النظر السعودية، يُنشئ مراكز نفوذ غير دولية، يمكن أن تُضعف دول البحر الأحمر وتُسهم فى تفككها».

ووصف أندرياس كريغ، الأستاذ المشارك فى كلية دراسات الأمن بجامعة كينغز كوليدج لندن، الشبكة الإقليمية للإمارات بأنها "محور للانفصاليين"، وأضاف: "إن أبوظبى مرتاحة للعمل دون عتبة الدبلوماسية الرسمية، إذ تبنى نفوذها عبر شبكة من الكيانات التجارية، وإتاحة الوصول اللوجستي، والمساعدات الأمنية، والوسطاء، والشركاء المحليين المسلحين".

لكن التقدّم السريع للمجلس الانتقالى الجنوبى فى محافظتى المهرة وحضرموت وضع قواته على طول الحدود اليمنية الممتدة مع السعودية، وقد دفع هذا التوسع الرياض إلى التحرك لوقف مكاسب المجلس والبدء فى معالجة دور الإمارات بصورة علنية، رغم أن مسؤولا إماراتيًا وصف الاتهام بأن أبوظبى وجّهت هذا التقدّم بأنه "باطل تمامًا".

وأسفر ذلك عن "شرخ كامل" فى العلاقة السعودية – الإماراتية داخل اليمن، بحسب خالد اليماني، وزير الخارجية اليمنى الأسبق الذى قال: "كان الانسحاب الإماراتى صادمًا للغاية، فقد اختفوا تمامًا خلال يومين فقط"، وأضاف أنه فى أعقاب الانسحاب مباشرة بدا أن الإمارات امتنعت عن أى انخراط دبلوماسي، حتى مع استدعاء بعض قادة المجلس الانتقالى إلى الرياض واتهام أعضائه للسعودية باحتجازهم بمعزل عن العالم، ويبدو، على حد قوله، أن الإمارات توجّه رسالة إلى السعودية مفادها: "باتت المشكلة مشكلتكم، تعاملوا معها".

كما اتهمت الرياض الإمارات بتهريب عيدروس الزبيدي، الذى تتهمه الحكومة بالخيانة، خارج اليمن إلى أرض الصومال عبر مقديشو فى ٧ يناير، وقال كار إن التحركات المزعومة للزبيدى عبر الأراضى الصومالية تندرج ضمن نمط أوسع ترى فيه حكومة مقديشو انتهاكات إماراتية لسيادة البلاد.

وتحافظ أبوظبى على ميناء للمياه العميقة ومدرجٍ جوى مرافق له فى بربرة بأرض الصومال، الإقليم المنفصل فى شمال الصومال، واستثمرت الإمارات فى ميناء وبنت قاعدة عسكرية فى بوصاصو فى بونتلاند شبه المستقلة، على الساحل الجنوبى لخليج عدن، ويعدّ موقع بوصاصو مركزًا لوجستيًا رئيسيًا للإمارات، ويضم حظيرة لطائرات مسيّرة تُستخدم فى ضربات إماراتية ضد مقاتلى تنظيم الدولة فى بونتلاند.

وتشير بيانات الطيران إلى أن بوصاصو كانت تستقبل سابقًا طائرات شحن عدة من طراز «إليوشن-٧٦» متجهة من وإلى الإمارات، إلا أن هذه الرحلات توقفت خلال الأسابيع الأخيرة.

وقال جاستن لينش، المدير التنفيذى للأبحاث فى شركة كونفلكت انسايتس جروب للتحليل والدراسات "نعلم أن بعض الطائرات التى تهبط فى بوصاصو توفر دعمًا وإمدادات لقوات الدعم السريع فى السودان"، فى إشارة إلى قوات الدعم السريع، وهى جماعة شبه عسكرية تقاتل الجيش السوداني، وترتبط الإمارات بعلاقة طويلة الأمد مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، الذى أرسل آلاف المرتزقة للقتال إلى جانب الطرف المدعوم إماراتيًا فى اليمن، كما سبق للإمارات أن استثمرت فى تعدين الذهب فى السودان وفى مشاريع زراعية كبرى، وأبرمت صفقة بقيمة ستة مليارات دولار لتطوير ميناء فى السودان قبل اندلاع الحرب الأهلية.

وقد نفت الإمارات تسليح قوات الدعم السريع، رغم وجود أدلة توثّق العثور على أسلحة اشترتها الإمارات ضمن مخزونات استولت عليها القوات المسلحة السودانية من هذه القوات.

وقال الدبلوماسى إن السعودية مستعدة لاستخدام "جميع الوسائل المتاحة"، للحد من نفوذ قوات الدعم السريع.

ويرى بعض المراقبين ان هناك فوائد فى وضوح حدود كل طرف ونوعية التدخل الذى يمكن تحمّله داخل مناطق يعتبرها ضمن مجال نفوذه مكاسب محتملة.

ويقول بدر السيف، الأستاذ المساعد فى جامعة الكويت والباحث المشارك فى تشاتام هاوس: "إن توضيح الخطوط الحمراء من جميع الأطراف أمر مهم، وأرى وضوحًا أكبر فى الغايات على المدى الطويل".

واشنطن بوست

العالم يبدأ التكيف مع الولايات المتحدة التي لا يمكن الاعتماد عليها

لفترة طويلة، صُورت أوروبا باعتبارها منقسمة جدًا على نفسها بحيث لا تستطيع التحرك، وخاملة جدًا بحيث لا تستطيع اتخاذ قرارات، ومرتاحة جدًا بحيث لا تستطيع التفكير استراتيجيًا، لكن بالرغم من كل ما تقدم، تصرفت أوروبا العام الماضي بدهاء يناقش هذه الصورة النمطية، فلم تندفع الى الرد بعنف عند مواجهة الولايات المتحدة كما لم تستسلم ايضًا بل تكيفت مع الوضع.

عندما عاد الرئيس دونالد ترامب إلى منصبه وفرض أعلى رسوم جمركية على الولايات المتحدة منذ قرن تقريبًا، توقع الكثيرون أن تنتقم أوروبا، فحرب تجارية عبر الأطلسي كانت ستزيد التضخم، وتعطل سلاسل الإمداد، وتضعف النمو الهش بالفعل، إلا أن أوروبا قاومت هذا الإغراء، وامتصت الضغط، وتجنبت التصعيد، وكسبت الوقت، وهذا الانضباط منع حدوث دوامة عالمية هبوطية.

مع حلول الأسبوع الماضي، تحركت أوروبا أخيرًا، فبعد ٢٥ عامًا من المفاوضات المتعثرة، وافقت دول الاتحاد الأوروبي على اتفاق تجاري شامل مع البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي، وإذا ما تم التصديق عليه، فسيخلق أحد أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم من حيث السكان حيث يشمل أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة.

التوجه نحو أمريكا اللاتينية ليس خطوة منفردة، فقد أشار الاتحاد الأوربي وبكين في الأسابيع الأخيرة الى انهما حلا مجموعة جديدة من المماحكات التجارية التي هددت بالتحول إلى مواجهة أوسع بشأن السيارات الكهربائية والدعم الحكومي والوصول إلى الأسواق. لا تزال أوروبا متحفظة بشأن السياسات الصناعية والنظام السياسي الصيني، لكنها باتت ترى الصين الآن شريكًا ضروريًا.

وفي الوقت نفسه، سرّعت أوروبا من تواصلها مع جنوب شرق آسيا، فالاتحاد الأوروبي يمتلك الآن اتفاقيات تجارية سارية مع سنغافورة وفيتنام، وأنهى المفاوضات مع إندونيسيا، ويواصل المباحثات في جميع أنحاء المنطقة، التي تعد بالفعل ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد خارج أوروبا.

ويبدو أن غريزة التنويع هذه تتوسع إلى ما هو أبعد من أوروبا. خذ كندا على سبيل المثال، فعلى مدى ثلاثة عقود، راهنت أوتاوا استراتيجيًا على مستقبلها في تكامل أعمق وأعمق مع الولايات المتحدة، اقتصاديًا ودبلوماسيًا وسياسيًا، وتدفقت أكثر من ٧٥٪ من صادرات كندا الى الجنوب أي الى الولايات المتحدة عام ٢٠٢٤، وكانت هذه واحدة من أكثر قصص التكامل نجاحًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

لكن هذا الثقة قد تحطمت الآن، فتعريفات ترامب وتهديداته بإعادة فتح الاتفاقيات التجارية وتصريحاته الغريبة حول ضم كندا، أجبرت البلاد على إعادة التفكير، وقد استجاب رئيس الوزراء الكندي الجديد، مارك كارني، بالسعي العلني لإبعاد كندا عن واشنطن، وقالت وزيرة الخارجية الكندية انيتا اناند بعد وصولها الى بكين هذا الأسبوع "من الضروري ان ننوع شركائنا التجاريين، وان نزيد التجارة غير الأميركية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ خلال السنوات العشر المقبلة".

هذا ليس مجرد تحوط بل انقلاب استراتيجي

تكشف بيانات التجارة الصينية أن العالم لا يقلل المخاطر من بكين، بل من واشنطن، فبالرغم من انخفاض الصادرات بشكل حاد إلى الولايات المتحدة، تواصل صادرات الصين الإجمالية ارتفاعها، وارتفع فائضها التجاري إلى نحو ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٥، مع توسع الشحنات إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا ومعظم آسيا بسرعة، ولم تمنع الرسوم الجمركية الصين من العالم، بل شجعت العديد من الدول على الاستمرار في التجارة مع بكين.

أرقام بيانات استطلاعات الرأي العام تعكس هذا التحول ايضًا، فقد أظهر استطلاع جديد واسع أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن نسبة المستجيبين في القوى الصاعدة الرئيسية، الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، الذين يفضلون أن تنضم بلادهم إلى تكتل بقيادة الولايات المتحدة (بدلًا من تكتل صيني) انخفضت بين ١٥ و١٩ نقطة مئوية خلال عامين فقط، وهناك ١٦٪ فقط في ١٠ دول أوروبية يصفون اميركا بانها حليف، على الرغم من أن الغالبية لا تزال تعتبر الولايات المتحدة شريكا رئيسيًا، بينما تظل الآراء تجاه الصين مختلطة وليست ودية بالضرورة، كما قال وزير الخارجية السنغافوري السابق جورج يو مؤخرًا، إن ترامب "يسرّع المستقبل ... نحو تعدد الأقطاب."

ما هو على المحك هنا ليس صورة أمريكا فقط، بل قوتها المستقبلية، فالصين تبني بشكل منهجي واحدة من أكثر الأنظمة الاقتصادية مرونة في التاريخ الحديث، يقوم على الهيمنة على معالجة المعادن الحيوية، والنجاح في إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية على نطاق واسع، وتوسيع أسواق التصدير لتحمل الصدمات والعقوبات والرسوم الجمركية.

والرد الأمريكي الوحيد الموثوق ليس الرسوم الجمركية، التي تزامنت خلال العام الماضي مع تراجع فرص العمل في الصناعة التحويلية، بل بناء منظومة اقتصادية متكاملة خاصة بنا. فالولايات المتحدة لا تزال تتمتع بميزة استثنائية: شبكة واسعة من الحلفاء والشركاء تتحكم معًا في معظم التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال والعمالة الماهرة والطلب الاستهلاكي في العالم.

يمكن لهذا التحالف من الناحية النظرية تأمين المواد الحيوية من دول صديقة، وتوزيع الإنتاج الصناعي بين شركاء موثوقين، وتبادل البحث العلمي، وتأمين أسواق مفتوحة ومستقرة، لكن أميركا من الناحية العملية فقدت جزءًا كبيرًا من هذه الميزة، فاعتبار الحلفاء مجرد عملاء تجاريين، واستخدام الرسوم الجمركية كسلاح ضدهم، وتحويل الالتزامات الطويلة الأمد إلى وسيلة ابتزاز، شجعت واشنطن الآخرين على التحوط، وما هو الأدهى، أن الولايات المتحدة لم تعد رائدة الاتجاهات العالمية، بل تتراجع نحو الحمائية والقومية، بينما يبحث العالم عن المزيد من التجارة والتعاون.

لقد بُني النظام العالمي منذ عقود على منصة أمريكية، فالتجارة كانت تمر عبر مؤسسات صممتها الولايات المتحدة، والأمن استند إلى الضمانات الأمريكية، والأزمات كانت تُدار، سواء للأفضل أو للأسوأ، من واشنطن، والأجندة العالمية كانت تُحدد في واشنطن.

تلك المنصة ما زالت موجودة، لكن العالم لم يعد يبني عليها، بل أصبح يبني حولها.

فريد زكريا - واشنطن بوست

سوريا بلا خطة لإعادة الاعمار بعد عام من حكم الشرع

في سوريا، أصبح الدمار الناتج عن ١٣ عامًا من الحرب جزءًا من المشهد اليومي، ولا تكاد توجد مدينة أو بلدة لم تتعرض لأضرار، أو مجتمع لم يمسّه الدمار، في هذا البلد الشاسع الذي يبلغ عدد سكانه ٢٣ مليون نسمة.

في المدن الرئيسية مثل العاصمة دمشق، دُمرت أحياء كاملة وضواحي بأكملها، بينما سعى الديكتاتور بشار الأسد وحلفاؤه روسيا وإيران لسحق التمرد المسلح الذي نشأ من انتفاضة الربيع العربي عام ٢٠١١.

ودفعت أعمال القتال والقمع أكثر من نصف السكان إلى الفرار من منازلهم، تاركين وراءهم مدنًا بلا سكان وأحياء كاملة حيث لا يزال كل شارع تقريبًا مظلمًا وغير صالح للسكن، وبالكاد بدأت مهمة تنظيف وإعادة الإعمار بعد ان أسقط المتمردون النظام في ديسمبر ٢٠٢٤، وتركيز الحكومة الجديدة برئاسة أحمد الشرع على ترسيخ سلطتها.

لقد عاد أكثر من ثلاثة ملايين سوري منذ فرار الأسد وطلبه اللجوء في روسيا، ويعيش كثير منهم في الخراب، أو في خيمة بجواره، فيما قام بعضهم بترميم شقة معلقة في منتصف هيكل فارغ لمبنى سكني، وعانت المدينة القديمة في حلب ومحافظة حلب المحيطة بها من أضرار واسعة خلال سنوات الحرب، وكانت مسرحًا للاشتباكات الأخيرة.

مرّت خطوط القتال عبر المدينة القديمة الأسطورية، المشهورة بمنازلها ذات الفناء الداخلي وسوقها المغطى، وتقول رزان عبد الوهاب، مهندسة معمارية تنسق مشاريع في المنطقة لصالح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "كانوا يتقاتلون عليها. إنها كارثة كبيرة"، وأضافت أن ٦٠٪ من المدينة القديمة دُمرت، بما في ذلك العديد من المباني المسجلة كآثار، وحتى مع بدء أعمال ترميم أجزاء من السوق، تظل المدينة القديمة مشهدًا مروعًا من الغبار والحطام.

ويقول عبد القادر، وهو تاجر عاد في ٢٠١٧ ليجد منزله وعمله بالقرب من المدينة القديمة مدمرين: "لا أستطيع نسيان ذلك اليوم، وأنا أنظر إلى كل هذا الدمار. لماذا؟ من أجل ماذا؟"

ويكافح العديد من السوريين من أجل البقاء، إذ تضرر أو دُمر ثلث المساكن في البلاد، والبطالة مرتفعة، ويعيش ٩٠٪ من السوريين في فقر، وفقًا للأمم المتحدة.

ووجد مسح لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن ٣١٪ من المساكن بحاجة إلى إعادة بناء أو ترميم، ما يترك البلاد بحاجة إلى ١,٩ مليون منزل لحوالي ١٠ ملايين شخص، والوضع واضح في المدن، ففي مدينة درعا جنوب غرب البلاد، مهد الانتفاضة السورية عام ٢٠١١، دُمّرت الأحياء التي دعمت التمرد بالكامل.

ويقول محمد خير باجبوج (٥٠ عامًا) "في بعض الأماكن، الحطام كبير لدرجة أننا لا نستطيع معرفة مكان بيوتنا السابقة، وأحيانًا لا نجد حتى الشارع"، وأوضح أن منزله ومنزل ابن عمه فقط مأهولان في شارعه، بعد أن ساعدت إحدى الجمعيات الخيرية في ترميم سقف المنزل، وأضاف: "عاد عدد قليل جدًا من الناس لأن معظمنا لا يملك المال."

وتنتشر القرى والبلدات بعيدًا عن المدن الكبرى، بالألغام الأرضية والقنابل غير المنفجرة، والتي تقتل وتشوه العائدين، ففي أحد أيام الصيف الماضي في دير الزور، شرق سوريا، فُجّرت امرأة وابنها المراهق أثناء تنقلهما لجمع الخردة في مكب نفايات؛ فقتلت الأم وأصيب الابن إصابات بالغة في الوجه والعينين.

ووصفت الأمم المتحدة دير الزور بأنها المدينة الأكثر تضررًا في سوريا، حيث تتعرج حركة المرور بين الحفر وتلتف حول أكوام الحطام، ويلعب الأطفال بين الأنقاض تحت ألواح خرسانية ضخمة معلقة بشكل خطير على المباني، والغبار يملأ الهواء.

وعانت دير الزور أيضًا من سيطرة تنظيم الدولة (داعش)، مثل معظم مناطق شرق سوريا، وطرقها وجسورها مدمرة، وكنائسها ومساجدها تحولت إلى أنقاض، والمدارس والمستشفيات قليلة جدًا.

إن مهمة إعادة الإعمار ضخمة للغاية، وتُقدّر منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن تكلفة الإسكان وحدها ستبلغ ٨٠ مليار دولار، ويقدر البنك الدولي تكلفة إعادة إعمار سوريا بنحو ٢١٦ مليار دولار.

وذكرت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤخرًا أنه "لا يزال لا يوجد حديث عن وضع خطة شاملة لإعادة الإعمار الاقتصادي".

ومع قيام إدارة ترامب والعديد من الجهات المانحة الغربية الأخرى بخفض ميزانيات المساعدات الدولية، تسعى الحكومة السورية للحصول على التمويل من القطاع الخاص.

وحذر الخبراء من أن هذا الأمر ينطوي على مخاطر جمة، فإذا لم تتم إدارة إعادة الإعمار بقيادة القطاع الخاص بنزاهة، فقد يؤدي ذلك إلى تجدد المحسوبية والفساد وعدم المساواة الاجتماعية، مما قد يُفاقم حالة عدم الاستقرار.

ويقول هيروشي تاكاباياشي، رئيس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سوريا: "إذا كنا نريد حقًا تحقيق الاستقرار، فلا بد من تقديم الدعم لإعادة الإعمار"، وأضاف أن سوريا كانت ركيزة أساسية للاستقرار في جزء كبير من منطقة الشرق الأوسط، وقال: "إذا فشلنا هنا، فقد لا يستمر هذا النظام العالمي برمته".

وبعد كل هذا القدر من الخسائر والدمار، لا يطلب السوريون الكثير، ويقول قدري مصلي، صاحب متجر في دير الزور، والذي قال إن شقيقه نزف حتى الموت في الشارع تحت وابل القصف خلال المعارك: "من سيعوضني؟ من سيعوضنا عن الأشخاص الذين فقدناهم، والأموال التي خسرناها؟"، مضيفًا: "يمكننا النهوض من جديد وتحقيق نمو حضاري، لكن ذلك سيكون بطيئًا للغاية".

نيويورك تايمز